الاقتصاد الجزائري: بين العام والخاص
من الحماية إلى المنافسة
(مقاربة نظرية)

الأستاذ: عبد اللوي محمد إبراهيم
جامعة سعيدة

الملخص:

من خلال تحليل معمق وتقييم نقدي موضوعي، والقيام بتنفيذ أكثر المهام إلحاحاً واستعجالاً أصبح إلزاما على الجزائر أن تُعيد النظر في سياستها الاقتصادية، من خلال صياغة إستراتيجية اقتصادية متكاملة. ومن خلال رؤية اقتصادية شاملة، تُترجم بصورة ديناميكية وفعالة مبدأ التعددية الاقتصادية. ويجب أن تتميز هذه الإستراتيجية بوضوح الأهداف وجلاء السياسات والإجراءات والسبل المحققة لهذه الأهداف، بإبراز مراحل التنفيذ وبأن تشتمل على تحديد وتجديد جريء للمؤسسات القادرة على تنفيذها بعقلانية ورشاده مثلى، هدفها الأوحد والأساسي المصلحة الاقتصادية للجزائر.

Résumé:

A travers une analyse profonde et une évaluation critique et objective, pour entreprendre des grandes missions urgentes et nécessaires. L'Algérie et dans l'obligation de revoir sa politique économique, par une formulation d'une stratégie économique complémentaire, à travers une réflexion économique globale. Qui exprimera d'une manière dynamique et efficace le principe de la pluraliste économique. Il faut que cette stratégie, se distingue par la transparence et une évidence politique. Des voies qui permettent d'atteindre ses objectifs, Et définir ainsi, les étapes d'exécution, qui englobent un renouvellement entreprenant des entreprises, capables de les mettre en exécution, d'une manière correcte. Ayant un seul et unique objectif l'intérêt économique Algérien.

المقدمة:

لا يمكن الحديث عن القطاع الخاص القائم في ظل الحماية، (بـ ما يجب أن يكون عليه) وفي ظل المنافسة (بـ ما قد سيكون عليه). إلا إذا اتضح لنا بدايةً الدور المستقبلي في عملية التنمية. وهذا يستدعي حل إشكالية المفارقة والمواجهة بين القطاع العام بمعناه الشامل، بما في ذلك تدخل الدولة على المدى القصير أو البعيد من جهة. وبين القطاع الخاص وإلى أي حد يقع عليه العبء في مسيرة التنمية المستقبلية من جهة أخرى. بالإضافة إلى شراكـــة حقيقية وحيوية بين الدولـة "القطاع العام"، والقطاع الخاص حيث يعد أمر بالغ الأهمية. حيث تعمل كل من الحكومة " القطاع العام"، والقطاع الخاص والنقابات والتنظيمات غير الحكومية... .– كفريق عمل واحد – يمثل أداة ذات شأن حاسم للنمو وللتنمية.

وعلى هذا فسوف تحاول هذه المساهمة أن تعالج هذا من خلال المحاور التالية: إشكالية العام والخاص أولاً واقع القطاع العام والخاص في ظل الحماية ثانياً والقطاع العام والخاص في ظل المنافسة ثالثاً وتطوير مناخ الاستثمار رابعاً.

1- ما هي المشكلة الاقتصادية؟ ولماذا الإصلاح الاقتصادي؟

يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكلات ومُعوقات اقتصادية داخلية جوهرية، ويَتَعرض بنفس الوقت لتحديات خارجية، تجعل معالجة هذه المعوقات الاقتصادية أكثر إلحاحاً. فما هي هذه المشاكل والتحديات الاقتصادية الداخلية، وما هي التحديات الخارجية.

◈ معالم المشكلة الاقتصادية:

خلال العقود الأخيرة حقق الاقتصاد الجزائري إنجازات هامة تمثلت في بناء قاعدة صناعية قوية، والقيام بجهود كبيرة في كل المجالات كبناء السدود واستصلاح الأراضي... . لكن في حاضرنا يتعرض الاقتصاد الجزائري لمشاكل جوهرية عديدة لعل أهمها هي التالية:

- النمو غير المستدام للاقتصاد، المبني أساسا على عائدات النفط.
- معدلات نمو سكانية عالية.
- بطالة.
- وجود قطاع عام اقتصادي مُرهق يُمْنَعْ من الحركة ومن اتخاذ القرار المستقل.
- وجود قطاع خاص صغير ناشئ ومُفَتَتْ، يَفتقد إلى الديناميكية اللازمة.

– وجود حماية عالية للصناعة لا يُتيح الفرصة للمنافسة وبالتالي يساهم في تدني الإنتاجية ورفع الكلفة.
– بيئة تنظيمية/تشريعية تحكم عمل كل من القطاع العام والخاص لا تُساعد أي من القطاعين على المرونة والحركة للتكيف مع المتغيرات.
– قُصور في المعرفة والقدرات العلمية التكنولوجية.
– تَدني الخبرات البشرية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية والقُدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
– نظام و نوعية في التعليم، لا يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
– غياب قطاع مصرفي متطور.
– قُدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط.
– هجرة العقول الجزائرية وعدم عودة الخِبْرات والرساميل الموجودة في الخارج.

2-أهداف الإصلاح الاقتصادي ومنطلقاته:

◈ أهداف الإصلاح:

يجب تَصويب مسار الإصلاح الاقتصادي استناداً إلى التجارب التي مرت بها الدولة التي اعتمدت سابقا منهج الإصلاح الاقتصادي تَبعا لوصفة مؤسستي بريتن ووتز. وقد جاء وقت أصبح فيه الإصلاح وكأنه هدف بحد ذاته، والتثبيت الاقتصادي وتحرير التجارة والدعوة إلى تحجيم دور الدولة أولوية في برامج الإصلاح. لكن التجارب بينت خطأ هذا التوجه إذ أن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يكون سيلة لإدارة الطلب من جهة وتحفيز الإنتاج من جهة أخرى، ويجب أن يكون كذلك مرتبطاً بخطة لتنمية سوسيوإقتصادية طويلة الأجل. فالتحرير الاقتصادي غير المرتبط بخطة لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة الإنتاجية يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني والإصلاح غير المرتبط ببرنامج لمعالجة بعض المشاكل الإجتماعية كالبطالة مثلا وبشكل مباشر يشكل خطراً على السِّلم الاجتماعي.

◈ ولهذا يُمْكن أن يُقْترح أن يَضَعْ برنامج الإصلاح لِنفسه الأهداف التالية:
– إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وأهمها احتواء البطالة والتضخم.
– تعبئة كافة الطاقات البشرية والمادية لخدمة عملية التنمية.
– زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي.

– خَلق المناخ المحفز للاستثمار طويل الأجل وتوفير الفرص المتكافئة للجميع.
– رفع عائدية الاستثمار من خلال إزالة عقبات البيئة الإنتاجية. من خلال إقامة البيئة التنظيمية التشريعية السَليمة لعمل كل من القطاعين العام والخاص وزيادة قُدرة كل منهما على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغيرة باستمرار.
– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع توجيهه نحو أولويات التنمية المحلية من خلال الحوافز.
– منع الاحتكار وتعميق المنافسة في السوق.
– الحفاظ على الشباب ومُتَعَلِمينا داخل الوطن من خلال توفير المناخ اللازم لهم للاستثمار والعلم والإبداع والابتكار والحفاظ على الكرامة.

3- سياسات وإجراءات التطوير الاقتصادي: (العام و الخاص)

◈ لابد من وضع إستراتيجية خاصة بتنمية القطاع الصناعي، تندرج في إستراتيجية اقتصادية عامة نَتَجنب من خلالها النمو العشوائي، وتُعْطى فيها الأولوية للصناعات التي تَتَوفر فيها المزايا المقارنة وخاصة تَوفر المواد الأولية اللازمة لها.و تلك التي تُحقق قيمة مضافة عالية، وإن اعتمدت على مواد أولية مستوردة، كصناعة المكونات الكهرومنزلية والميكانيكية. وتلك التي تُعزز تشابك النسيج الصناعي القائم، أن تُتَخذ في هذه الإستراتيجية التسهيلات والمزايا التي تُمنح لهذه الصناعات التي تَتَميز من جهة أخرى بإمكاناتها التصديرية.

◈ وعلى هذا فقد أصبح من الضرورة بمكان صياغة سياسة واضحة تنصب على تطوير وتشجيع الصناعات التصديرية، لأنها تُشكل قارب النجاة الأساسي لاقتصادنا الوطني. قد تكون تجربة كوريا الجنوبية بهذا الصدد نموذجاً يُدْرس ويمكن الاسترشاد به بعد أن حقق نجاحاً صارخاً لا يُنازع فقد انطوت هذه السياسة على نظام للحوافز من شأنه أن يوجه الموارد نحو الصناعات التصديرية والتي تمثلت في: مُساعدات مالية مباشرة.
– السماح للمصدرين بالاحتفاظ بِعوائد التصدير من القطاع الأجنبي لتغطية مستورداتهم مع إعفاء كلي تقريباً من الرقابة والرسوم الخاصة بهذه الواردات.
–حِرص النظام البنكي على توفير الأموال اللازمة لإقامة وتشغيل المشاريع التصديرية وإقراضها بمعدلات فائدة تفضيلية.
– اعتبار حجم الإنجاز في التصدير معياراً أساسياً في تحديد سقف التسهيلات الائتمانية للمصدرين.

– تحديد الحكومة أهدافاً كمية معينة على مستوى فرع الصناعة وعلى مستوى المؤسسة في بعض الحالات ومنح جوائز تقديرية وطنية لأبرز المصدرين.
– الأخذ بسياسة ضريبية تفضيلية.
– إقرار نظام حماية يتناسب عكساً مع قدرة المؤسسات على المنافسة، فهي منخفضة في الصناعات القادرة على المنافسة الدولية ومرتفعة في الصناعات التي تفتقر مرحلياً لهذه القدرة.
– إنشاء بيوت تجارة متخصصة بالتصدير لتكون العنصر الفاعل في تنشيط التصدير بمواصفات دولية تستجيب لذوق المستهلك وتضمن تنفيذ العقود وفق الشروط المتفق عليها وتكون على علم تام بتطورات الأسواق وتوجهاتها ومصادر المنافسة، ويتطلب هذا العمل معرفة متخصصة، متابعة مستمرة لا تتوفر للكثير من الصناعيين القادرين على التصدير، وتكلفة يعجز عن تحملها الصناعيين منفردين.

- تطوير التعليم التقني المتخصص، والتركيز عليه بجدية في برامج التدريس والتأكيد على الجانب العملي بالإضافة إلى النظري (كما هو الحال في مدارس الهندسة في ألمانيا، والتي تشكل نموذجاً يحتذي به).
- تطوير البنية التحتية وخاصة إنشاء مناطق صناعية، تشتمل على جميع المرافق وتتكامل فيها كافة الخدمات، بما فيها منطقة جمركية حرة، ومرتبطة بشبكات النقل وخاصة السكك الحديدية. بحيث لن تعد المناطق الصناعية مجرد مكان تتجمع فيه الصناعات بعيداً عن المناطق الحضرية، بل مركز جذب للاستثمار الصناعي الوطني والأجنبي.
- تكوين قاعدة معلومات صناعية متينة وشاملة عن النسيج الصناعي الجزائري. وهذا لن يتم إلا من خلال مسح صناعي شامل، يمكن في ضوئه معرفة الواقع الحقيقي لهذا النسيج. وما يَتوفر لديه من تقنيات وعمالة وما يستهلكه من مواد أولية أو سلع وسيطة ومصادرها.
- إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية المعرضة للتهديد. وخاصة في نطاق الفئة التي تستخدم أكثر من **10** عمال، بحيث تعاد هيكلتها لتصبح قادرة على الصمود والمنافسة. حَذوا بالبرتغال، عندما انتسبت للمجموعة الأوربية، بإنشاء صندوق خاص تُديره وزارة الصناعة، ويشمل على شقين:
– أولهما لتمويل الاستثمارات
– ثانيها لتمويل النشاط التأهيلي وإعادة الهيكلة.

وهذا ما فعلته تونس بمعونة الاتحاد الأوربي، وهذه قضية ملحة جداً يجب معالجتها بالسرعة الممكنة وقبل فوات الأوان.

4- التحديات القائمة والمبادئ الحاكمة للحلول:

إن محاولة توضيح الحلول التي يُمكن اقتراحها لتطوير الاقتصاد الجزائري عامة، يتطلب بداية تحديد المعطيات الرئيسية التي تَنطلق منها صياغة هذه الحلول من جهة والمبادئ الأساسية التي تحكم عملية اختيارها من جهة أخرى.

- هذه المعطيات التي تُمثل التحديات قد تتلخص فيما يلي:

– عَدم جعل البترول كمصدر أول ووحيد للموارد المالية.

– قد يترتب على الانفتاح التجاري، هَزّة عَنيفة تُصيب الاقتصاد و النسيج الصناعي الجزائري إذ لنْ يَصمد عدد لا يُستهان به من الصناعات الجزائرية التي تَعيش في ظل الحماية، وإذا كانت الدراسات التي أُعدت في تونس بصدد أثار اتفاقية الشراكة التونسية الأوربية. قد توقعت انهيار ثُلث نسيجها الصناعي وتَهديد الثلث الثاني ما لم يُدعم ويُؤهل على الوجه المطلوب، وصُمود الثلث الأخير، وإذا ما عرفنا أن تونس قد حققت تطوراً صناعياً ملحوظاً، وأن صادراتها الصناعية من المنتجات النسيجية والألبسة تبلغ **3** مليار دولار وإنها قد بدأت بسياسات التَكَيُف الهيكلي والانفتاح منذ عام **1987**، فلنا أن نتوقع منطقياً أن يكون الوضع كذلك بالنسبة للجزائر على الأقل إن لم يكن أسوأ وبكثير.

– فالمؤسسات التي سوف يكون بِمقدورها الصمود هي أساساً تلك التي تتوفر لديها المزايا النسبية من حيث توفر المادة الأولية والخبرة الفنية محلياً والحجم المناسب والإنتاج بتكنولوجيا متقدمة وقادرة على المنافسة في الداخل والتصدير إلى الخارج.

– وبالمقابل هناك مؤسسات ستزول بحكم اعتمادها الكلي على المكونات من الخارج كصناعة الأدوات الكهر ومنزلية أو مستلزمات الإنتاج المستوردة، حيث يُقتص هامش القيمة المضافة محلياً على حيز ضيق جداً، يَتَعذر معه الوقوف في وجه منافسة المنتجات المثيلة المستوردة.

– أما الجزء الثالث فيتعلق بالمنشآت القادرة على الصمود إذا ما تمت إعادة هيكلتها وتأهيلها بجدية، سواء لتوفر المزايا النسبية لإنتاجها أو لأنها صناعات كثيفة العمالة.

- أما المبادئ التي قد تَحْكم اختيار وصياغة الحلول فَيُمكن إيجازها في التالي:

– يُخطئ من يتصور بأن الحل كامن في نقل تجربة ناجحة من أي بلد آخر وتطبيقها كما هي في بلدنا، فليس هناك من وصفة جاهزة لمعالجة الاقتصاد في بلد ما. ولابد، من ثَّم من أن يكون الحل منسجماً مع الخصائص الموضوعية للجزائر، وواقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا لا ينفي أبداً دراسة التجارب الناجحة في الدول الأخرى وأن نَستمد منها ما يُعتبر إيجابياً في إطار واقعنا وخصائصه.

– تَرْجع النجاحات التي كانت قد حققتها حتى نهاية **1996** الدول الآسيوية، ولا تزال تُحَققها الصين إلى إقامة توازن بين دور اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص من جهة وبين دور الدولة الضروري وحضورها المكثف في إدارة الاقتصاد وسياسات الإقراض البنكي وتحديد أولويات الاستثمار وتطبيق سياسات متلاحمة، منسقة، شفافة ويُمكن التنبؤ بسلوكها من جهة أخرى. وإن الدرس الأهم الذي تلقيناه من الأزمة العاصفة التي أحاطت بدول جنوب شرق آسيا مع منتصف عام **1997**. هو أن دور الدولة كان حاسماً في تحقيق نجاحاتها. وكان حاسماً أيضاً في حدوث الأزمة بسبب تراخيها، بعد النجاح، في إحكام الرقابة على سياسة الإقراض البنكي الداخلي والاقتراض البنكي من الخارج، وعلى تدفق رؤوس الأموال التي قدمت لتكون ضماناً لاقتراض أصحابها أموالاً من السوق المحلية كي تضارب بها في بورصات الأسهم وتحقق أرباحاً سريعة. ومن ثم فإن المبدأ الثاني هو دور الدولة الرائد في إدارة الاقتصاد الوطني بنزاهة.

– إن الحديث عن إلغاء القطاع العام في بلد كالجزائر لا محل له. لأنه لا يزال يستطيع أن يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الجزائري. ليست المشكلة واجبة الطَرْح إلغاء أو الإبقاء على القطاع العام. وإنما تتعلق بكيفية تطوير القطاع العام ليلعب دوره الاقتصادي والاجتماعي، من حيث استيعاب العمالة وإعادة توزيع الدخل أولاً، وبتحديد نشاطه الذي يجب أن يتركز أساساً في الصناعات ومشاريع الخدمات الضرورية للاقتصاد الوطني والتي يعجز القطاع الخاص عن تبعاتها ثانياً. إن كفاءة مؤسسة ما لا يرتبط بنوع ملكيتها، عامة أو خاصة وإنما بحسن إدارتها أولاً وأخيراً. وعلى التوازي يجب تشجيع ودعم القطاع الخاص، باعتباره الجهة التي يقع عليها العبء الأكبر والأساسي في توفير وتنفيذ الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وبحيث ينشأ تعاون ذكي، مفتوح وخَلاق كي يتكامل دور القطاعين في وضع سياسات الدولة التنموية موضع التنفيذ.

– يَسْتهدف تطوير الاقتصاد الجزائري تحقيق تنمية شاملة قائمة على أعمدة ثلاثة: النمو والاستقرار والعدالة فلا نمو بلا استقرار ولا استقرار بلا عدالة، وعلينا أن نُوظف الاستقرار الذي تكاد تنفرد به الجزائر بالنسبة لكثير من الدول الأخرى المجاورة والبعيدة لتحقيق النمو الذي نَصبو إليه.

– أصبحت عوامل الإنتاج في الاقتصاد الحديث ثلاثة: رأس المال والعمالة والتقدم التكنولوجي ويأتي رأس المال المستثْمر من مصدرين الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي. وإذا كان هذا الأخير هاماً، فإن الاعتماد على الادخار المحلي هو الأصل وهو الأساس. فإذا نجحنا في تعظيم الادخار المحلي وأحسنا توظيفه واستثماره فإننا نَجْتذب الاستثمار الأجنبي على أن نُوجهه نحو القطاعات ذات الأولوية والتي من شأنها تدعيم القدرة التكنولوجية الوطنية. ويجب أن لا نَنْسى في هذا السبيل أن الادخار المحلي مُتوفر لكنه مُجمد في قنوات غير منتجة كالمجوهرات والحلي العقارات. وعلينا تعبئة هذا الادخار.

– أما فيما يتعلق بالعمالة فلا بد من أن نولي اهتماماً خاصاً بتكوين الإطارات الإدارية والفنية بكافة مستوياتها لأن ذلك شرط أساسي في إنجاح المشاريع الإنتاجية والخدماتية والارتفاع بالإنتاجية، وتطوير القدرة الوطنية على اكتساب التكنولوجيا وتَحقيق النظام التكنولوجي الذي يجب أن يَنمو وِفق رؤية واضحة لبناء القاعدة التكنولوجية الوطنية.

– وأخيراً لابد لنا من تحديد واضح لأولويات الاستثمار تجنباً لنمو غير متوازن، ويكون هذا التحديد على مستوى القطاعات والتكنولوجيا أولاً وعلى مستوى التوجه الاقتصادي نحو الداخل أو الخارج ثانياً.

1-4 البيئة التشريعية والتنظيمية:

- قد يتطلب إقامة بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة تتثمل فيما يلي:

– إجراء معالجة شاملة للقوانين والتشريعات القائمة ومنها قانون التجارة، وقوانين كل من الاستثمار والضرائب والعمل.

– إضافة تشريعات جديدة تَمْنع الاحتكار وتُعَزز المنافسة في السوق.

– تَعْزيز سلطة القانون.

– مراجعة أنظمة الاستيراد والتصدير وأساليب الحماية هيكل الرسوم الجمركية.

4-2 إعادة هيكلة البيئة الإنتاجية في القطاعين العام والخاص:

– يجب أن يشمل تَحفيز زيادة العرض السلعي القيام بإعادة هيكلة البنية المالية والإدارية والنقدية للمؤسسات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص للارتقاء بقدراتهما الإنتاجية ولإعدادهما للدخول إلى النظام الاقتصادي العالمي. كما يَتضمن إقامة وتَسهيل إقامة المؤسسات المساندة لعملهما كالمؤسسات البنكية المتطورة والمدن الصناعية، ومؤسسات الاستشارات المالية والفنية والنقدية.

– ولا بد من الإشارة هنا بأن أياً من القطاعين العام أو الخاص غير قادر على دخول النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر. فالقطاع العام ضَعيف القدرة الإنتاجية والمالية ومُثقل الحركة، والقطاع الخاص لا زال قطاعاً عائلياً ضعيفاً، يعتمد في الغالب على تكنولوجيا قديمة وإدارة تقليدية، وذلك نتيجة السياسات التي اعتمدتها الدولة في السابق، والسياسات التي لم تَمنحه الأَمان الكافي بِسبب التَوجيهات والبيئة التشريعية والتنظيمية المعيقة لِعمله ولِتعامله مع الدولة.

4-3 الإصلاح البنكي:

في حاضرنا إتضح أن النظام البنكي القائم في الجزائر يَفْتقد إلى القدرة على تَعْبئة المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات وطنية فَاعِلة، ويَفْتقد إلى القدرة على نقل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد العولمة، كما يفتقد إلى القدرة على الإسهام في عملية الإصلاح الاقتصادي، من خلال مساهمته في إعادة هيكلة المؤسسات الإنتاجية والخدماتية في القطاعين العام والخاص، توفير التمويل اللازم والمشورة اللازمة لهما لدعم انطلاقتهما.

4-4 منطلقات الإصلاح البنكي:

◈ يرتكز الإصلاح البنكي المقترح على المنطلقات التالية:

– أن الإصلاح البنكي يجب أن يَنْبع من تصور واضح المعالم للنظام الاقتصادي المستقبلي للجزائر حتى يأتي الإصلاح لتلبية متطلبات هذا النظام. فالنظام البنكي القائم جاء لخدمة نهج التخطيط المركزي، وعلينا الآن تحديد أي نموذج نريد من اقتصاد الدولة ونظام السوق حتى نُطور نظامنا البنكي لِيلبي احتياجاته.

– ربط الإصلاح البنكي ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والإصلاح المالي، نظراً للترابط الوثيق بين هذه الإصلاحات الثلاثة.

– ربط الإصلاح البنكي بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لعمل القطاع الخاص حتى يتوقف إكتناز الأموال في المنازل، وتَتَجه نحو البنوك لتصبح هاته الأخيرة حَلَقة رئيسية فعالة في التنمية الاقتصادية.
– يجب أن يكون الإصلاح البنكي شاملاً فلا يُركز على إعادة هيكلة المؤسسات البنكية فقط، بل يجب أن يشمل السياسة النقدية ومؤسساتها، والرقابة على البنوك من قبل هذه المؤسسات، وإصلاح وعادة هيكلة المؤسسات البنكية ذاتها.

5-4 عناصر الإصلاح البنكي:

◈ قد تَتَشكل العناصر الرئيسية للإصلاح البنكي في ما يلي:
– تقوية البنك المركزي.
– تفعيل السياسة النقدية واستخدام سعر الفائدة كواحد من أدوات هذه السياسة.
– إقامة نظام متطور للرقابة على نشاط البنوك يشمل الرقابة على إدارتها وأموالها ومحافظها الاستثمارية وسيولتها ومعملاتها. وقد أكدت الأزمة الآسيوية الأخيرة مدى أهمية الرقابة على البنوك لتفادي الأزمات.
– إلغاء مبدأ الحَصْر التَخصص البنكي الإلزامي القائم حالياً على الأمر الإداري، وإستبداله بالتخصص المبني على الخبرة.
– إدخال عنصر المنافسة إلى العمل البنكي والتأكيد على استقلالية البنوك في قرارات الإقراض سواء في القطاع الخاص أو العام، إلى القدرة على التسديد.
– إعادة هيكلة الُبنية المالية والإدارية للبنوك القائمة، وإقامة برامج تدريبية مكثفة للإطارات العاملة فيها.
– التوجه نحو إقامة صيغة للقطاع المشترك في العمل البنكي، بمشاركة رؤوس أموال مصرفية عربية وأجنبية ومن خلال هذه الصيغة السماح لإقامة بنوك جديدة مشتركة.
– إشارك القطاع البنكي الخاص، مع القطاع البنكي العام قد يكون الحل الأمثل والأقصر والأكثر فاعلية لتطوير المؤسسات البنكية القائمة، فهو ينقُّل التقنيات البنكية الحديثة إلى هذه البنوك بشكل مباشر وعن طريق الممارسة. وهذا لايكون إلا بعد إصلاح النظام البنكي بالكامل.
– العمل على تطوير البنية المالية التحتية وتطوير أسواق المال.

6-4 الإصلاح الإداري:

- قد يحتاج الإصلاح الاقتصادي لإدارة كفوءة تصنع برنامج الإصلاح وتقوم بتنفيذه، وحتى يتسنى هذا يَجب تَجَنب أو على الإدارة الإبتعاد عن مايلي:
  - تَدني الكفاءات وتداخل السياسة مع الإدارة.
  - عدم فُقدان الحافز على العمل بسبب تدني الأجور.
  - المركزية الشديدة وتَحكم البيروقراطية المفْرطة في الأداء.
  - ضُعف المعرفة بأدوات نظام السوق وثقافته.
- وقد يتطلب إصلاح الإدارة التالي:
  - العمل على تدفق المعلومات بين دوائر و هياكل الدولة.
  - التقليل قدر الإمكان من الازدواجية في العمل عن طريق دَمج الوزارات والمؤسسات والهيئات التي تقوم بعمل متشابه.
  - القيام بدراسة اختصاصية للجهاز الإداري في الدولة بهدف:
  - تحديد الفائض الوظيفي وأماكن تواجده.
  - تحديد مهمات الوظائف ومسؤولياتها في مختلف دوائر الدولة وتحديد المؤهلات لكل وظيفة.
  - دراسة آلية العمليات الإدارية المختلفة في الدولة لتخفيف الروتين والاستفادة بصورة أفضل من وقت العمل بتحويل الوقت غير المنْتِج إلى وقت مُنْتِج.
  - وَضع معايير أداء موضوعية للترقية والمكافآت وإدخال نظام للزيادات والمكافآت يكون مرتبطاً بكمية الجهد الذي يبذله الموظف ونشاطه في العمل ومُبادرته المفيدة إلى جانب نظام للترقية حَسْب الأقدمية.

5- تطوير مناخ الاستثمار:

يمكن القول بأنه لم ينجح قانون الاستثمار في اجتذاب الاستثمار الوطني إلا في حدود ضيقة جداً ناهيك عن ضآلة حصة المشاريع الإنتاجية أو الخدماتية التي تساهم فعلاً في زيادة القيمة المضافة. كما أن الاستثمارات الأجنبية ظلت شبه منعدمة(باستثناء قطاع المحروقات).

وباختصار فقد خابت الآمال التي كانت معقودة عليه بالرغم من الامتيازات الضريبية الممنوحة. وتبين بجلاء أن هذه المقومات لا تشكل أكثر من عنصر من كل لا يتجزأ، لا بد من ثَّم، من توفر عدد من المقومات الأخرى لا يستهان بأي منها، والتي إذا ما وُجِدت معاً، أَمْكن القول بِتَوَفر مناخ مناسب للاستثمار

يَسمح للقطاع الخاص الجزائري والعام أن يوظف الاستثمارات بوتائر تتحسن تدريجياً. وتَكمن هذه المقومات في:

1-5 البنى التحتية:

تفتقر الجزائر إلى المناطق الصناعية المتكاملة التي تَشْتمل على جميع المرافق وتَتَكامل فيها كافة الخدمات، بما فيها توفر منطقة جمركية حرة يتم فيها تخليص السلع المستوردة أو المصدرة، ومرتبطة بشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية. بحيث لا تُعد المناطق الصناعية مجرد مكان تتجمع فيه الصناعات، وإنما مراكز جذب للاستثمار الوطني والأجنبي. ويجب توجيه موارد التعاون الفني الثنائي مع الدول الأجنبية، ومن جهة أخرى لا بد من توفير خدمات البنية التحتية الضرورية للاستثمار، ووجود موانئ ومطارات تعمل بكفاءة عالية.

2- تكوين الموارد البشرية:

في دراسة قام بها البنك الدولي شاملة **122** دولة استهدفت معرفة مدى إسهام العوامل المختلفة في الإنتاجية، تبين أن **64%** تُعزى لرأس المال البشري. وعلى هذا فقد أصبح تَوفر الكفاءات المزودة بالمعارف والمهارات الفنية والإدارية على كافة المستويات وفي مختلف الفعاليات الفنية والمالية والإدارية، رُكْناً أساسياً وجوهرياً في المناخ الاستثماري المطلوب، ومن ثم فإنه من الأولويات المطلقة، إصلاح النظام التربوي والتعليمي وربط المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد بالحياة اليومية وبحاجات المجتمع الاقتصادية واستيعاب الخبرات والتجارب الفنية والإدارية التي مرت بها البلدان المتقدمة.

3-5 البنية التنظيمية:

لا يستطيع القطاع الخاص أو العام أن يلعب دوره كفاعل أساسي في تنفيذ خُطط التنمية وتحقيق النمو، إلا إذا مارست الدولة بفعالية، المهام المطروحة أمامها في وضع قواعد المنافسة لممارستها بكفاءة وحمايتها من سوء التطبيق، وفي التصدي بحزم للممارسات الاحتكارية والسلوكيات الساعية للكسب الريعي والربح غير المشروع، وفي تعبئة الموارد المالية لتوظيفها في استثمارات مجدية وتقوم بدعم وإرشاد وتنظيم أمور القطاع الخاص والعام الناشئ (بمفهوم رجل الأعمال

وليس السِمْسار) لمواجهة متطلبات المنافسة في السوق العالمية ورَفع مَؤهلاته لارتياد هذه السوق. وبمعنى آخر لا بد من توفر حكامة فعالة قادرة على:

– العمل في إطار إستراتيجية اقتصادية واضحة توفر رؤية جلية للمستثمر ليستشف ما سيكون عليه المستقبل مما يسهم في ضمان صحة القرار ويزيد من الإقبال على استثمارات طويلة الأجل.

– تطبيق الأطر والتشريعات القانونية والتنظيمية بذكاء ونزاهة مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تبسيط تلك التشريعات.

– إيجاد تَشجيع تَشريعي لتدعيم المناخ الاستثماري وإشاعة الثقة لدى الجميع من خلال جهاز قضائي فعال يَطْمئن له المواطنون والمستثمرون لحل المنازعات فيما بينهم، وبينهم وبين الأجهزة الحكومية عبر إجراءات قضائية سريعة وعادلة وتنفيذ فوري للأحكام الصادرة. بِحيث يَسود جو من الانضباط يركن له المستثمر، ويَثق بأنه لنْ يَتعرض للابتزاز، ولن يُضَيعَ مالاً ووقتاً للحصول على حق يَكْفله له القانون.

– لابد للسياسات الخاصة بتطوير الصناعة أو القطاعات، من أن تكون مَشفوعة بِمناخ استثماري يَجْتذب الاستثمارات الوطنية أولاً والعربية ثانياً والأجنبية ثالثاً، وكذلك النجاح في اجْتذاب الاستثمارات الوطنية، بما في ذلك استثمارات الجزائريين المقيمين في الخارج.

ويمكن إيجاز هذه المقومات بالإضافة إلى ما سبق ذكره من توفير المناطق الصناعية واتخاذ سياسة تمويل ديناميكية للنشاط الاقتصادي بما يلي:

- تَطوير القدرات الإدارية والفنية وتَعظيم المهارة والمعرفة التقنية على المستوى الإداري والتنظيمي والتقني أو ما يمكن تَسميته بالاستثمار التكنولوجي فإن التكنولوجيا كامنة بالأفراد قبل الآلات وهذا يستلزم:

– العمل على إيجاد فِئة المديرين الناجحين.

– ومن جهة أخرى يجب العمل على تطوير فئة الماليين والإداريين وتزويدهم بالمعرفة وبالمهارة اللازمتين لأكفأ استخدام للإمكانات التي تَتَبِعُهَا تكنولوجيا الاتصال، وأنظمة تَدفق المعلومات داخل المؤسسة (MIS).

الخلاصة

إن جَودة أداء الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، وحُسن أداء القطاع الخاص والعام على مستوى الاقتصاد الـــجزئي. همـتا عامــلان متكاملان، يُشكلان معــاً طـــرفي المعادلة، ولا تقل أهمية أَحدهما عن الآخر. فهما وجهان لعملة وَاحدة وَوِحْدة المصير تشمل كليهما.

وبالتالي، فالتَغييرات المطلوبة في المناخ العام السياسي والإداري والتشريعي وفي السياسات الاقتصادية الكلية ليستطيع القطاع العام والخاص التطور بما يسمح له بتبرير وُجوده، والنهوض بمسؤولياته وتَمكينه الانتقال من الحماية إلى المنافسة نذكر على سبيل المثال، ما يلي:

- ✓ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهميتها ليست بديلاً للاستثمار الوطني وإنما تكملة.
- ✓ لا يستطيع بلد أن ينهض باقتصاده ويستقطب الاستثمار الوطني أو الخارجي إلا إذا كانت لديه سياسات تتسم بالتماسك والاتساق والشفافية والقابلية للتنبؤ.
- ✓ وضع سياسة للتجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير والأنظمة الجمركية...الخ).
- ✓ التفكير الجيد في سياسة للادخار والإقراض والتمويل والاستثمار.
- ✓ تَنَاسب سياسة التربية والتعليم والبحث العملي والتأهيل والتدريب والتكوين مع متطلبات الاقتصاد العالمي.
- ✓ سياسة التنشيط الاقتصادي لتجاوز الركود والبطالة.

إن التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تواجهها الجزائر في الوقت الحاضر كبيرة ومعقدة. وقد تراكمت هذه التحديات لأنها تباطأت في عملية الإصلاح الاقتصادي تحت أعذار مختلفة.

وعلي الجزائر مواجهة هذه التحديات، من خلال انتهاج إصلاح اقتصادي متكامل مع التنمية الاقتصادية والبشرية التكنولوجية، باعتباره ضرورة مُلحة لا تقبل التأجيل، فهو الحل الذي سيساعدها على:

- ✓ تجاوز عقبات التنمية المحلية وتسريع وتيرتها.
- ✓ الاندماج في شتى التكتلات الاقتصادية ومن خلالها ولوج النظام الاقتصادي العالمي.

قائمة المراجع

– إيان م. هيوم، وبريان بنتو، "التحول الصناعي في بولندا بين الأحكام المسبقة والواقع"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي عدد يونيه **1993**.

– محمد يونس عبده عبد الحليم، فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية: الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر مصر، **1998**.

– النجار، سعيد، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية تحرير طاهر كنعان، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، **1996**.

– خالد عبد النور: القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة: "بحث مقدم إلى ندوة السياسات التصحيحية والتنمية" منشورة في كتاب بنفس العنوان صادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت عام **2004**.

– عارف دليلة:"القطاع العام والقطاع الخاص في سورية التجربة والآفاق: بحث مقدم إلى ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي" التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة عام **2002**، منشورة في مجلد أبحاث الندوة المذكورة الصادرة عن المركز في بيروت.